الفصل السادس

في إثبات حدوث العالم

المبحث الأول

في تركب الجسم من الجواهر

قال: كُلُّ الْعَنَاصِرِ وَالأَفْلاَكُ حَادِثَةٌ وَجُزْؤُهَا جَوْهَرٌ فَرْدٌ بِبُرْهَانِ

أقول: ذهب الجمهور من المتكلمين إلى أن الجسم مركب من الجواهر[1] الفردة المتناهية وهي العين الذي لا يقبل الانقسام أصلا، لاكسرا لصغره[2]، ولا قطعا لصلابته، ولا وهما لعجز المتوهمة عن تمييز[3] طرف عن طرف، ولا فرضا عقليا[4] لاستلزامه خلاف المقدور[5]، وفيه أن للعقل أن يفرض خلاف ما قدره، سيما فيما إذا ادعى أن الواقع خلاف ذلك كما يشعر به التفرقة بين القسمة الوهمية والفرضية بأن الوهم ربما لم يقدر على تمييز[6] طرف عن طرف فيقف بخلاف العقل فإنه يحيط بالكليات المشتملة على الصغير والكبير فلا يقف[7].

---

(١) ز: الجوهر.
(٢) ز: لا كثرا لصغرة.
(٣) أ: تميز.
(٤) أول ق ٣٩ في ز.
(٥) انظر في هذا مقاصد الفلاسفة للإمام الغزالي: ١٤٧ وشرح المواقف مع حاشية الفناري: ٦/٧.
(٦) أ: تميز.
(٧) نفس هذا الكلام ـ التفرقة بين القسمة الوهمية والفرضية ـ تعرض له الخيالي في حاشيته على النسفية ولعلامة ملا أحمد اعتراض على الخيالي هناك. انظر حاشيتهما على شرح العقائد: ٧٢/١.

المبحث الثاني

في إثبات الجواهر الفردة

ثم إن للمتكلمين في إثبات الجوهر[1] الفرد طريقين . أحدهما : [2] أنه قابل للانقسام وكل ما هو كذلك فهو منقسم بالفعل . أما الصغرى فظاهرة ويساعدنا عليها[3] الخصم ، وأما الكبرى فيدل عليها وجوه . الأول : أن القابل للانقسام لو لم يكن منقسما بالفعل لكانت واحدة فليزم قبول الوحدة الانقسام ، إذ الحال في محل قابل للانقسام لابد أن يكون كذلك وأنه باطل بالضرورة . والجواب عنه بأن الوحدة من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق له مردود بأن الدليل إلزامي على من يقول بوجودها ، ولو سلم فلا شك أن لها وجودا و تحققا في محلها في نفس الأمر وهو كاف للمعلل . نعم يرد أن انقسام المحل إنما يستلزم انقسام الحال إذا كان حلوله فيه بطريق السريان وهو ممنوع ، بل الوحدة صفة قائمة بالمجموع من حيث هو المجموع ، فإذا أورد عليه القسمة زالت الوحدة عنه .

الثاني : أنه لو كان متصلا واحدا لكان شق البعوض بإبرته البحر المحيط إعداما[4] له وإحداثا بالبحرين الآخرين وأنه ظاهر البطلان . ورد بمنع الملازمة إن أخذ[5] البحر بدون الاتصال وبمنع بطلان التالي[6] إن أخذ معه . والثالث : أنه لو لم

---

(١) أ: الجواهر .

(٢) لظر هذا الطريق في المباحث المشرقية لفخر الدين الرازي: ٣٢/٢ وما بعدها ، طوالع الأنوار للبيضاوي : ٢٢٦ وشرح المواقف للجرجاني: ٨/٧ وما بعدها وكلام الخيالي في هذا الفصل عموما يعتبر خلاصة لما في المواقف وشرحه ، فيمكن مراجعتهما لمزيد من الدراسة .

(٣) أ: عليه .

(٤) أ: إعراما .

(٥) أ ، ز: أحد ، وما أثبته من «ص» .

(٦) أ ، ز: الثاني ، وما أثبته من «ص» .

يكن منقسما بالفعل لما اختلف خواصه[1] واللازم باطل ، فإن مقطع النصف غير مقطع الثلث والربع وهكذا . ورد بأن اختلاف الخواص إنما حصل بعد فرض الانقسام لأنها من الاعتبارات العقلية التي يحكم بها العقل بعد اعتبار الانقسام وإن أريد[2] محالها[3] فهو أول المسألة .

وأما الطريق[4] الثاني : [5] فلهم فيه مسالك . منها أن افتراق[6] أجزاء الجسم[7] ممكن ، فالله تعالى قادر على أن يخلق ذلك فيه[8] بحيث لا يبقى فيه الاجتماع أصلا، وهو المعني من الجواهر الفردة . فإن قلت إن أريد بالأجزاء الأجزاء الخارجية فلا نسلم أن حصول الافتراق بحيث لا يبقى فيه اجتماع تلك الأجزاء يستلزم ذلك ، وإنما يلزم إن لو لم يبق فيه الأجزاء الوهمية ولم تقبل القسمة بحسبها وهو ممنوع ، وإن أريد بها مطلق الأجزاء فلا نسلم إمكان الافتراق بحيث لا يبقي فيه اجتماع الأجزاء أصلا[9] .

قلت: الممكن هو الذي لا يلزم من فرض وقوعه محال ؛ ومن البين أن الافتراق على ذلك الوجه لا يلزم[10] من فرض وقوعه محال فيكون ممكنا ، نعم اللهم إلا أن يقول إن الافتراق وإن كان ممكنا في ذاته إلا أنه يمتنع حصوله على ذلك الوجه ، وهذا كما أن جميع مقدورات الله تعالى ممكنة عند المتكلمين مع أنهم يحيلون[11] وجودها بالفعل .

---

(١) ز: خاصة .
(٢) ز: أراد .
(٣) أول ق ٣٥ في أ .
(٤) أول ق ٤٠ في ز .
(٥) هذا الطريق يتمثل في إثبات جوهر في الجسم لا يقبل الانقسام أصلا . انظر شرح المقاصد للتفتازاني: ٢/٢٥٤.
(٦) ز: افراق .
(٧) أ: بدون (الجسم) .
(٨) أ بدون (فيه) .
(٩) ز: بدون (أصلا) .
(١٠) ز: يلزم بدون (لا) .
(١١) أ ، ز: يحملون ، وما أثبته من «ص» و «د» .

ومنها أن انقسام الجسم لو لم يكن منتهيا إلى ما لا امتداد له أصلا لزم أن يكون امتداد[1] الذرة غير متناه القدر[2] لتألفه من امتدادات غير متناهية العدد . وفيه بحث لأنه إن أريد بكون الذرة غير متناهي القدر[3] ما هو بحسب[4] الخارج فالملازمة ممنوعة وإن أريد ما هو بحسب الفرض والوهم فالملازمة مسلمة وبطلان التالي[5] ممنوع .

ومنها أن الموجود من الزمان هو الحاضر ضرورة عدم وجود الماضي والمستقبل ثم إنه لا يقبل الانقسام وإلا لزم كونه قار[6] الذات أو عدم كونه حاضرا بتمامه وكلاهما باطلان وذلك ينطبق على الحركة المنطبقة على المسافة (فيلزم الجزء وهو المطلوب . وفيه بحث ، أما أولا فلأنه لا يلزم من قبول القسمة الوهمية كونه قار الذات أو عدم كونه حاضرا بتمامه لما أنها لا تؤدي[7] إلى الافتراق أصلا ، وأما ثانيا فلا نسلم أن الحاضر ينطبق على الحركة المنطبقة على المسافة)[8] حتى يلزم[9] تألفها من أجزاء لا تتجزى[10] بل إنما ينطبق هو[11] على الحركة بمعنى التوسط الذي[12] لا ينطبق على المسافة ، وأما ثالثا فلأن الزمان عندهم هو الماضي والمستقبل وأما الحاضر فهو الآن الموهوم لكونه حدا مشتركا بينهما كالنقطة المفروضة على الخط والحدود المشتركة بين المقادير لا يكون أجزاء منها وإلا لكان تنصيفها تثليثا بل هي مغايرة لما هي حدود لها بالنوع .

---

(١) أ: ابتداء ، ز: انتها .
(٢) أ: غير متناه القدر ، ز: غير متناه القدرة .
(٣) جميع النسخ هكذا ، والصحيح نحويا «غير متناهية القدر» .
(٤) أ ، ز: بدون (بحسب) .
(٥) أ: الثاني .
(٦) ز: حال .
(٧) أ: لا يؤدي .
(٨) ما بين القوسين ساقط من «ز» .
(٩) ز: تلزم .
(١٠) أ ، ز: لا يتجزى .
(١١) ز: بدون (هو) .
(١٢) ز: التي .

ومنها[1] أنا إذا وضعنا كرة حقيقية على سطح حقيقي فلا تماسه إلا بجزء غير منقسم وإلا لم يكن كرة حقيقية ثم إذا دحرجناها على ذلك بحيث ماسته بجميع أجزائها يكون جميع أجزاء كل منهما غير منقسم وهو المطلوب . وأجاب عنه الرئيس بأن الكرة إذا ماست ذلك السطح في نقطة فلا تماسه في نقطة أخرى إلا بحركة منقسمة وهي[2] ليست بمتصلة للأولى وإلا لانطبقت عليه ضرورة تعذر الاتصال بين الأمرين الغير المنقسمين[3] إلا بطريق الانطباق بالكلية فيكون بينهما خط وهكذا في سائر النقط التي بها التماس فلا تركب من النقط المتتالية . وأنت خبير بأن ما ذكره إنما ينفي[4] كون جميع أجزاء الجسم هي الجواهر الفردة لاثبوت الجوهر الفرد فيه . فالأولى أن يقال أن ما ذكرتموه إنما يدل على ثبوت[5] النقطة في الجسم وهي لا تستلزم[6] الجزء . فإن قلت النقطة عندهم نهاية الخط ولا خط فيها فلابد أن يكون جوهراً قائما بنفسه وهو المطلوب . قلت لو سلم ذلك فيجوز أن يكون النقطة في الكرة نهاية للسطح قائمة به وما يقل[7] من أنها نهاية للخط فإنما هو فيما عدا الكرة فتدبر .

* * *

(١) هذا الدليل مما ابتكره إمام الحرمين كما يفهم من كلام الشهرستاني في نهاية الإقدام: ٥٠٧ وانظر أيضا التصور الذري في الفكر الفلسفي الإسلامي د . منى أحمد: ٨٥ ، ويصفه السعد بأنه أقوى أدلة إثبات الجزء في شرح العقائد النسفية: ٧٣/١ .

(٢) أ ، ز: وهو ، وما أثبته من « ص » .

(٣) أ: بين الأمر المنقسمين .

(٤) أ ، ز: يبقي ، وما أثبته من « د » و « ص » .

(٥) أول ق ٤١ في ز .

(٦) أ: وهي لا يستلزم ، ز: وهو لا يستلزم ، وما أثبته من « د » .

(٧) أول ق ٣٦ في أ .

المبحث الثالث

في تناهي الجوهر الفرد

وأما أن تلك الأجزاء الغير المنقسمة متناهية فيدل عليه وجوه . الأول : أن الجسم لو كان أجزاؤه غير متناهية لامتنع قطعه في زمان متناه ضرورة واللازم باطل بالضرورة فالملزوم مثله . والثاني : أنه متناهي[1] الحجم والمقدار فيكون محصورا بين الطرفين المحيطين به[2] وكذا أجزاؤه الموجودة فيه لكن إنحصار مالا يتناهي بين الحاصرين محال فلا يكون أجزاؤه الموجودة فيه غير متناهية . والثالث : أن التأليف من الأجزاء الموجودة في الجسم لابد أن يفيد[3] زيادة الحجم وإلا لكان حجم الواحد كحجم الاثنين وأنه ضروري البطلان فلو كانت غير متناهية لكان حجمه كذلك واللازم باطل لما تقرر عندهم من تناهي الأبعاد .

واعلم أن هذه الوجوه لا تتجه[4] على النظام القائل بانقسام أجزاء الجسم إلى غير النهاية بالفعل[5] . وتحقيقه أن أجزاء الجسم عنده على نحوين ، أحدهما : ما يقبل القسمة الفكية[6] الخارجية وينقسم بحسبها ، والثاني : ما لا يقبل تلك القسمة بل ينقسم بالوهم والفرض إلى غير النهاية فما ذكر من أن[7] القطع والمحصورية وإفادة زيادة الحجم إنما هو من خواص الأجزاء الخارجية التي هي متناهية عنده دون

---

(١) أ: متناه . (٢) ز: بدون (به) .

(٣) في أ: يقبل وفي ز: أيضا يقبل إلا أن فيه بعض التصحيف ، وفي ص: يكون ، وهي جميعا غير مؤد للغرض ، فالصحيح ما أثبته وهو الموافق لما في المواقف (١٢/٧) الذي نجد الخيالي هنا ملخصا لما فيه وكثيرا ما ينقل نفس عباراته .

(٤) أ ، ز: لا يتجه . (٥) أ: بالعقل . (٦) أ: بدون (أن) .

(٧) أ: بدون (أن) .

الأجزاء الوهمية والفرضية الغير المتناهية ولعل مراده بالطفرة[1] وهي[2] أن يحاذي الجسم المتحرك بعض أجزاء المسافة دون بعض هو هذا ، فاندفع ما يقال إنها[3] مكابرة محضة ولا حاجة إليها بل يكفيه[4] أن يقول[5] كما أن المسافة مركبة من أجزاء غير متناهية كذلك الزمان يشتمل على أجزاء غير متناهية فيقابل[6] أجزاء المسافة والزمان معا فيمكن قطعها فيه ، ولا يخفى أن أجزاء الزمان إذا كانت غير متناهية مثل أجزاء المسافة لا يتصور قطعنا المسافة فيه ويعود الإلزام فليتأمل في هذا المقام فإنه من مزالق الأقدام .

وأما أدلة النفاة[7] فوجوه أيضا . منها أن الجوهر الفرد على تقدير ثبوته متحيز وكل متحيز يمينه غير يساره . ومنها أنا إذا[8] ركبنا صفحة من أجزاء لا تتجزى[9] ثم قابلناها بالشمس فإن الوجه المضيء منه غير المظلم . ومنها أنا إذا غرزنا خشبة في الأرض قبل طلوع الشمس من مشرقها فعند طلوعها يقع لها ظل طويل فكلما[10] ازداد الشمس ارتفاعا ازداد الظل انتقاصا ثم إن الشمس إذا ارتفعت مقدار جزء فإما أن لا ينقص شيء من الظل أو ينقص ، والأول باطل وإلا لجاز أن يكون كذلك في الثاني والثالث فيفضى إلى بقاء الظل بحاله مع ارتفاع الشمس إلى غاية وإنه ظاهر البطلان ، والثاني لا يخلو إما أن يكون مقدار جزء أيضا فيلزم تساوي أجزاء مسافة الظل لأجزاء ربع[11] الفلك وهو باطل بالضرورة أو[12] أنقص منه فيلزم الانقسام وهو المطلوب .

---

(١) أ : الطرف . والمشهور لدى مؤرخي الفرق من الأشعري والبغدادي والشهرستاني وابن حزم أن القول بالطفرة مما أحدثه النظام ، إلا أن الفيلسوف المستشرق ولفسن لا يعترف بذلك ؛ بل ينسبها إلى الفيلسوف اليوناني زينون الإيلي (Zeno of Elea) المولود في عام ٤٥٠ ق . م . انظر فلسفة المتكلمين لولفسن: ٦٦٧/٢ .

(٢) ز: بدون (وهي) .
(٣) أ: إنه .
(٤) ز: بكيفية .
(٥) أ ، ز: تقول .
(٦) أ: فيقال .
(٧) ز: الثقاة .
(٨) أ: بدون (إذا) .
(٩) أ ، ز: لا يتجزى .
(١٠) ز: فكما .
(١١) أول ق ٤٢ في ز .
(١٢) أ ، ز: و ، وما أثبته من «ص» .

فأجاب عنه الإمام في الأربعين[1] إجمالا بأن هذه الوجوه تستلزم[2] حصول[3] انقسامات غير متناهية بالفعل وهم لا يقولون به فليتدبر .

ومنهم من قال[4] إن هذه الوجوه على تقدير تمامها إنما تدل[5] على الانقسام بالوهم ونحن نريد بالجزء ما لا ينقسم بالفك[6] .

وقال شارح المقاصد [7] فحينئذ يؤول الأمر إلى ما ذهب إليه ديموقرطس من أن الجسم مركب من أجزاء صغار قابلة للانقسام إلى غير النهاية . ولا يذهب عليك أنه لا رجوع فيه أصلا إلى ذلك فإن حاصل ما ذكروه أن الجسم مركب عندنا من الأجزاء التي لا تتجزئ[8] فكا وإن كانت متجزئة وهما بالفعل إلى غير النهاية ، ومذهب ديموقرطس أنه مركب[9] من أجزاء قابلة للانقسام إلى غير النهاية ، وبين الانقسام بالوهم بالفعل إلى غير النهاية وقبول ذلك الانقسام بون بعيد فتبصر .

* * *

المبحث الرابع

في إبطال القول بالهيولى

ثم قالت الفلاسفة لما بطل تركب الجسم من الجواهر الفردة وما في حكمها ثبت أنه متصل واحد في نفسه وقابل للانفصال كما نشاهده فيما إذا صب ماء الجرة إلى إنائين صغيرين ففي الجسم جوهر متصل في نفسه وأمر قابل للانفصال ثم إنه

---

(١) انظر الأربعين: ١٧/٢.
(٢) ز: يستلزم .
(٣) أ: بدون (حصول) .
(٤) هم المعتزلة كما يفهم من شرح المقاصد: ٢٦٣/٢.
(٥) أ ، ز: يدل .
(٦) ز: بالفلك .
(٧) انظر شرح المقاصد للتفتازاني: ٢٦٣/٢.
(٨) أ ، ز: لا يتجزئ .
(٩) أول ق ٣٧ في أ .

غير ذلك الجوهر المتصل لانتفائه عند طريان الانفصال ، والقابل يجب وجوده مع المقبول[1] . والتحقيق أن الجسم لما كان متصلا في نفسه فإذا طرأ عليه الانفصال يزول تلك الجسمية ويحدث جسميتان أخريان فلو لم يكن في الجسم أمر باق[2] يقبل الاتصال تارة والانفصال أخرى لكان حدوث الجسمين بعد الانفصال عن كتم العدم وإنه باطل بالضرورة وهو المعنى بالهيولى .

وفيه[3] بحث إذ لا نسلم بطلان تركب[4] الجسم من الجواهر الفردة وما ذكرتم من الوجوه الدالة عليه فقد تكلمنا[5] عليه إجمالا . وأما الجواب على سبيل التفصيل فقد ذكر في المطولات ومن أراده فليرجع[6] إليها . ولو سلم فلا يلزم من بطلان تركب الجسم منها كونه متصلا واحدا لجواز أن يكون مركبا من أجزاء قابلة للانقسام بحسب الوهم فقط أو منقسمة بحسبه إلى غير النهاية فلا يثبت الهيولي ولا الصورة .

وما ذكره ابن سينا من أن تلك الأجزاء متفقة في الحقيقة والطبيعة كما اعترف[7] به الذاهب إلى تلك المقالة فيجوز على المتصلين منها ما يجوز على المنفصلين وبالعكس ، فتلك الأجزاء مشاركة إما في امتناع قبول الاتصال والانفصل أو في جواز قبولهما لكن الأول باطل فتعين الثاني وبه يحصل المطلوب فكلام جدلي مبني على تسليم الخصم ولا يلتفت إليه في أمثال[8] هذه المقامات لجواز أن يكون كل واحد من تلك الأجزاء مخالفا للآخر في الطبيعة .

وهذا وإن كان مستبعدا في أجزاء الجسم الواحد البسيط كالماء مثلا لكنه محتمل فلابد لإبطاله من دليل وذلك كالأجرام الفلكية[9] عندهم فإنها يمنع عليها[10] الاتصال والانفصال بسبب اختلافها في هيولاها وإن اتحدت في الصورة الجسمية على

---

(١) ز: القبول .
(٢) أ: بان .
(٣) ز: زيادة (وفيه) .
(٤) ز: زيادة (تركب) .
(٥) أ: تكلفنا .
(٦) أ: فليراجع .
(٧) أ: بدون (اعترف) .
(٨) أ: في المثال .
(٩) أول ق ٤٣ في ز .
(١٠) أ: عنها .

أنه لا يتم أصلا على ما ذهب إليه[1] بعض المتكلمين من اتفاق حقائق المتصلة واتفاق الجواهر المنفصلة كما أشرنا إليه . فإن قلت : بل يتم عليه في الأجسام التي يتصل بعضها بالبعض تارة وينفصل أخرى كالماء مثلا . قلت : ممنوع إذ ليس ذلك باتصال عنده حقيقة بل حسا[2] .

ثم إنهم قالوا لما ثبت تركب الجسم من الهيولي والصورة وقد بينا أن إحديهما لا تنفك عن الأخرى[3] وأن كل حادث مسبوق بمادة وجب أن يكون اليهولي قديمة بالشخص . وأما الصورة فإن كانت صورة للأجسام التي لا تقبل[4] الكون والفساد فهي قديمة بالشخص أيضا وإلا فبالنوع أو بالجنس فكان العالم قديما عندهم بهذا المعنى.

وعمدتهم[5] فيه أن جميع ما يتوقف عليه تأثير الفاعل فيه إن كان حاصلا في الأزل لزم حصول الأثر فيه أيضا لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة ، وإن لم[6] يكن حاصلا فيه كان بعضه حادثا وينقل[7] الكلام إليه حتى يلزم التسلسل . والجواب عن الأول منع تركب الجسم من الهيولي والصورة ولو سلم فلا نسلم أن كل حادث

---

(١) ز: بدون (إليه).

(٢) يلاحظ أن الخيالي هنا صريح في نفي القول بالهيولى والصورة الذي يتمثل مدخلا وتمهيدا لاعتقاد قدم العالم . وفي الحقيقة إن القول الهيولى مجرد دعوى لم يبرهن عليها ، فلا يعتمد على أقوال الفلاسفة في مثل هذه المباحث فإن المصادر الإسلامية قد أكدت على صحة تدخل القدرة الإلهية؛ بل على ضرورته في كل ذرة من ذرات هذا الكون. فهذا لا يتأتى إلا إذا أخذنا بمذهب المتكلمين الذين تصوروا الجسم على أنه كم منفصل ومنقسم إلى أجزاء لا تتجزئ ولا توجد بينها رابطة عضوية حتى يستطيعوا بين ذلك إضافة رابط خارجي المتمثل في الإرادة الإلهية. وأما عند الفلاسفة فكان الجسم كم متصل يتكون من مادة مشتركة وصورة بناء على التصور الأرسطي ، فلا مكان للتدخل الخارجي هناك .

(٣) أ ، ز: لا ينفك عن الآخر . (٤) أ ، ز: لا يقبل .

(٥) هذا هو أقوى شبههم في إثبات قدم العالم وقد أورده الإمام الغزالي في مقدمة أدلتهم في إثبات قدم العالم ، في صدد مناقشته لشبهات الفلاسفة . انظر تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي: ٩٠.

(٦) أ: بدون (لم) . (٧) أ ، ز: وتتصل ، وما أثبته من «ص».

مسبوق بالمادة فإنه فرع الإيجاب وقد أبطلناه . وقد يجاب عن الثانى[1] بعد[2] النقض[3] بالحوادث اليومية باختيار الشق الأول ومنع بطلان التخلف المذكور في المختار ، وقد يختار الشق الثاني ويلتزم التسلسل في تعلق الإرادة لكونه من الأمور الاعتبارية وقد يلتزم حدوث تعلقها في وقت معين من غير احتياج إلى سبب لما مر ، وقد يجوز استناده إلى نفس الإرادة بناء على جواز التخلف في المختار كما مر .

وذهب المليون[4] إلى أن الأجسام كلها من العناصر والأفلاك محدثة بذواتها وصفاتها لوجوه . الأول : أنها لا تخلو[5] عن الحوادث وكل ما يكون كذلك فهو حادث . أما الصغرى فلأنها لا تخلو[6] عن الأعراض وهي حادثة لما أنها لا تبقى[7] زمانين على[8] أنها لا تخلو[9] عن الكون في الحيز فإن كان مسبوقا بكون آخر في ذلك الحيز فهي ساكنة وإلا فمتحركة وكل منهما حادث لاقتضاء ما هيتهما المسبوقية بالغير ، والأزلية تنافيها[10] على أن جزئيات الحركة حادثة ضرورة واتفاقا ، والمطلق لا يكون إلا في ضمنها فيكون[11] حادثا[12] أيضا . وأما الكبرى فلأنها لو كانت قديمة يلزم قدم الحوادث .

والثاني : أنها لو كانت قديمة لزم أحد الأمرين إما قدم الكون الواحد أو ثبوت أكوان غير متناهية وكلاهما باطلان . أما الملازمة فلأنه لابد للجسم من كون في حيز فإن كان غير مسبوق بكون آخر فهو الأمر الأول وإلا يلزم الثاني . وأما بطلان اللازم أما الأول[13] فبالضرورة وأما الثاني فبرهان التطبيق .

والثالث : أنا[14] قد بينا أنها فعل الفاعل المختار فتكون حادثة إذ القديم لا يستند إلى المختار . والرابع : أن الحوادث تقوم[15] بها والقديم لا يكون كذلك

---

(١) أول ق ٣٨ في أ .
(٢) أ: بدون (بعد) .
(٣) أ: بالنقض .
(٤) أ : الإلهيون . كلمة «مليون» تعني أهل الإسلام واليهودية والنصرانية ، وهم جميعا قائلون بحدوث العالم. يقول الفيلسوف الإسرائيلي موسى بن ميمون «ولا شك أن ثمة أشياء تعمنا ثلاثتنا ، أعني اليهود والنصارى والإسلام ، وهو القول بحدوث العالم الذي بصحته تصح المعجزات ... ووجدت طريقة المتكلمين كلها طريقا واحدا بالنوع ، وإن اختلفت أصنافه». انظر دلالة الحائرين لموسى بن ميمون: ١٨٥ ، ١٨٦.
(٥) أ: لا يخلو .
(٦) أ: لا يخلو .
(٧) أ ، ز: لا يبقى .
(٨) ز: عن .
(٩) أ: يخلو .
(١٠) أ ، ز: ينافيها ، وما أثبته من «د».
(١١) ز: فتكون .
(١٢) أ ، ز: حادثة .
(١٣) أول ق ٤٤ في ز.
(١٤) ز: أنه .
(١٥) أ ، ز: يقوم ، وما أثبته من «د» .

كما بين في موضعه . واعلم أن هذه الوجوه كلها مدخولة كما لا يخفى على من له دراية[1] في الصناعة .

فالأولى[2] عندي[3] أن يقال إن فاعليته تعالى إما أن تكون أزلية أو حادثة بالنسبة إلى جميعها أو تكون أزلية بالنسبة إلى البعض حادثة نظرا إلى البعض الآخر ،

---

(١) أ: درية . (٢) أ ، ز: فأولى ، وما أثبته من «د» و «ص» .

(٣) ولقد دار حول موقف الخيالي من قضية حدوث العالم نقاش بين عالمين جليلين؛ هما الدكتور سليمان دنيا رحمه الله متكلم مصر وفيلسوفها والشيخ أبو محمد باوا مسليار المليباري متكلم الهند ومحدثها حفظه الله . حيث قرر الدكتور أنه «قد قال به ـ قدم العالم ـ بعض علماء الشريعة والحديث مثل ابن تيمية ... وجوز القول به أيضا بعض العلماء الذين يعتبرون من أركان نهضة علم الكلام» (هما الخيالي وعبد الحكيم) . ثم يحكي عن حاشية الخيالي على شرح العقائد اعتراض الخيالي ، وهو في الحقيقة ليس للخيالي ، بل هو للآمدي ، وقد هاجمه ـ الآمدي ـ الكثيرون (مثل الحافظ الكبير في شرح النونية ورقة: ٤٥) ووصفوه بأنه إغراق في الفلسفة لهذا السبب ـ على أحد أدلة حدوث العالم «ثم جاء عبد الحكيم دون أن يعقب على الخيالي ، الأمر الذي يدل أيضا على تجويز عبد الحكيم للقول بقدم العالم» ومن هنا كان استنباط الدكتور بأن الخيالي كان قد جوز القول بقدم العالم .

وقد رد عليه الشيخ بما يلي: أما ابن تيمية فلما حمل «الرحمن على العرش استوى» ونحوه على الظاهر وخالف جميع أهل السنة؛ المفوضين والمؤولين لزمه ما لزمه ، فلا اعتبار بقوله في هذه المسئلة. وأما الخيالي فلأن الاعتراض على الدليل بل إبطاله لا يستلزم إبطال المدلول كما هو مقرر في محله ، ولذلك لم يعقب عليه عبد الحكيم. وكان الشيخ ـ وهو لم يطلع على شرح الخيالي هذا فيما أرى ـ مصيبا في رده آنذاك ، ثم أطلعنا الله سبحانه وتعالى على كلام الخيالي هذا وعرفنا أن القول بقدم العالم ليس من مذهب الخيالي في شيء . انظر غاية المرام للآمدي: وملا أحمد على شرح العقائد: ٧٧/١ وتعليق الدكتور سليمان دنيا على تهافت الفلاسفة (٣٠٨) ورسالة الشيخ باوا مسليار الويلتوري المليباري المسماة بـ«تحريك الرغبة إلى الحكمة من الطلبة»(مخطوطة ورقة ٢). وليس الشيخ المليباري هو الوحيد الذي رد على الدكتور سليمان دنيا ، بل رد عليه الدكتور عبد الشافي إبراهيم ردا موسعا ، لكن بأسلوب آخر ، وذلك في رسالة الدكتوراه له بعنوان«عبد الحكيم السيالكوتي وجهوده في علم الكلام» صـ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، وانظر أيضا سقوط ما قرره صاحب الأسس المنهجية: صـ٦٣ متابعا للدكتور دنيا. هذا ويذكر أن الدكتور سليمان دنيا قد رجع في تحقيقه على «ميزان العمل»:صـ ١٣٨ عما قرره في تحقيقه على «تهافت الفلاسفة».

والأكثر من هذا كله إثارة ودهشة هو أن هذا الخيالي نفسه كان ممن ذهب إلى تكفير الفلاسفة صراحة لسبب قولهم بقدم العالم ، لأن اعتقاد حدوث العالم من ضروريات الدين عنده ـ كما هو عند أهل الحق جميعا ـ وهذا واضح وجلي من كلامه في أواخر الحواشي النسفية ، والعجب أن الدكتور سليمان دنيا ـ هو من هو في كثرة الاطلاع ـ كيف لم يطلع على كلام الخيالي كما أن الشيخ أبو محمد أيضا قد تغافل عن هذه النقطة ـ التي لو تذكرها لقرت عيناه ـ في معرض هجومه على الدكتور دنيا. ونفس الشيء ـ تكفير الفلاسفة ـ ينطبق على عبد الحكيم أيضا حيث لم يعترض على الخيالي ولم يعقبه (إن كان عدم التعقيب دليلا على القبول والاعتراف كما بنى عليه الحكمَ الدكتور سليمان دنيا) .

ويُبطِل الأولَ لزومُ انتفاء الحوادث اليومية ، والضرورة شاهدة بثبوتها كما يعترف به الخصم ، ويبطِل الثالثَ لزومُ الترجيح بلا مرجح فتعين الثاني وهو المطلوب . ولا يذهب عليك أن الوجه تقديم هذا المبحث[1] على مباحث الذات والصفات وكان المحقق قدمها عليه نظرا إلى مامر من لتقدمها بالشرف .

* * *

(١) ز: البحث .

obeikandl.com